

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
شركة مصر للفنادق

تحية طيبة وبعد .،،،

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الموازنة التقديرية لشركة
مصر للفنادق عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ .

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم ،،،
وتفضلو سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحرير في : ٢٠١٧/٣/٩
نهى

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الادارة
شاد وصافر
(محاسبة / شاء مصطفى على)



تقرير مراقب الحسابات

عن الموازنة التقديرية لشركة مصر للفنادق عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

قمنا باختبار المعلومات المالية المستقبلية للموازنة التقديرية لشركة مصر للفنادق (ش.م.م) خاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال وتعديلاته عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ والتمثلة في قائمة المركز المالي التقديرية في ٢٠١٨/٦/٣٠ وقائمة الدخل التقديرية عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٨/٦/٣٠ بصفى ربع تقديرى بنحو ٤٤,٧٣٥ مليون جنيه وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعيار المصري الخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية رقم (٣٤٠٠) وهذه المعلومات المستقبلية هي مسؤولية إدارة الشركة بما في ذلك اسن إعداد الموازنة التي تم بناء التنبؤات عليها وقد تم إعداد هذه المعلومات بغرض إعداد الموازنة التقديرية للشركة .

قامت الشركة بالإسترشاد بفطفيات نتائج أعمال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ (فطلي متوقع) لنتائج أعمال العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ المتمثلة في فطليات الستة أشهر الأولى من العام الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ .

وتتوقع نتائج أعمال السنة أشهر الأخيرة (الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣) عند إعداد التقديرات المستهدفة للموازنة التقديرية عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وقد أسفر اختبارنا للمعلومات المالية المستقبلية والإفتراضات والأدلة التي يثبت عليها هذه المعلومات عن الملحوظات الآتية .



الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

إيرادات النشاط :-

* بلغت إيرادات النشاط المقدرة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٣٣١,٥٥٥ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها :-

- إيرادات نشاط فندق الريتز كارلتون :-

* ينص العقد المبرم بين الشركة وشركة الإدارة بند ١١ × (أولويات المالك) " فيما يتعلق بالسنة المالية الثانية كاملة بعد تاريخ الإفتتاح واحد وعشرون مليون دولار أو ما يعادله " ٣٧٨ مليون جنيه هذا وقد قامت شركة الإدارة بإعداد موازنة عن إيرادات نصيب المالك في الأرباح عن عام الموازنة ولم نواف بما أخذته الشركة المالكة عن هذه الأرباح حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ حيث أنه العام المالي الثاني وما مصير ما حققته شركة الإدارة من تنفيذ لبنود العقد .

* عدم دقة احتساب إيرادات الغرفة المتوقعة لفندق الريتز كارلتون عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث أنه حاصل ضرب الطاقة المشغولة في متوسط سعر بيع الغرفة بالجنيه بالموازنة العينية المقدمة من الشركة لكل ربع يصبح كما يلى ٢٦٢,٨٩٨ مليون جنيه وليس ٢٨٩,١٨٢ مليون جنيه .

الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إجمالي نصيب شركة مصر للفنادق ليصبح ١٦٠,٦٦٢ مليون جنيه بدلاً من ١٨٦,٤٢١ مليون جنيه بانخفاض قدره ٢٥,٧٥٨ مليون جنيه .

يتعين تعديل إيرادات النشاط للفندق بهذا المبلغ .



الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات السباحة والفنادق

* إيرادات نشاط فندق سفير دهب ريزورت :-

بلغت الإيرادات المتوقعة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ للفندق بنحو ١٣٤ مليون جنيه في حين حقق الفندق خسائر للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بنحو ٥٢ مليون جنيه كما أن الخسائر الفعلية المتوقعة ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٢٦٢ مليون جنيه .

هذا بخلاف أن الفندق سوف يتوقف جزئي خلال عام الموازنة للتطوير الأمر الذي سوف يؤثر على نسبة الأشغال وبالتالي على الإيراد المتوقع .

يعين تعديل الإيرادات المتوقعة للفندق في ظل ظروف التطوير والتوقف الجزئي ولتحقيقه خسائر متالية .

* казينو فندق النيل ريتز كارلتون :-

ينص العقد بين الشركة وشركة إدارة الكازينو المادة (١١) بند ٤ رسوم ضمان الحد الأدنى بمبلغ ٣ مليون دولار تزيد بنسبة ٧% سنويًا وبالتالي تكون عام الموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٣٠٥ مليون دولار تعادل نحو ٥٥,٨٩٠ مليون جنيه مصرى .

هذا وقد قدرت الشركة إيرادات الكازينو بنحو ٨ مليون دولار بما يعادل نحو ١٤٤ مليون جنيه مصرى بنسبة زيادة ٢٥٠٪ من المنصوص عليه بالعقد في حين الفعلي المتوقع ٢٠١٦/٢٠١٧ هو ٤٩ مليون جنيه (نصيب شهري ٧ مليون جنيه) مما يستلزم إعادة إحتساب الإيرادات في ظل العقد والمتحقق المتوقع .



الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات السباحة والفنادق

- بلغت قيمة الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ التقديرية في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو (١٣٧٠,٥٧٠ مليون جنيه ، ٤٥,٠٨٥ مليون جنيه) على الترتيب باجمالي ١٤١٥,٦٥٥ مليون جنيه هذا وقد قامت الشركة بتقدير الإهلاكات الخاصة بذلك الأصول بنحو ٣٨ مليون جنيه بنقص قدره ٣,٧٠٥ مليون جنيه نتيجة لاحتساب إهلاك الآلات والمعدات بنسبة ٥ % وليس بنسبة ١٠ % .

يتعين إجراء التصويب اللازم .

- بلغت الاستثمارات طويلة الأجل للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١٤,٣٣٠ مليون جنيه هو نفس رصيد ٢٠١٧/٦/٣٠ ولم يحقق أي إيرادات سوى الاستثمارات بسندات حكومية بنحو ٢٦ ألف جنيه بنسبة ٣,٥ % ولم تتضمن تقرير مجلس الإدارة رؤية الشركة نحو استثماراتها .

- تضمنت قائمة المركز المالي حـ / أصول أخرى (أصول غير ملموسة) بنحو ٥٥,٣٥٥ مليون جنيه باقي قيمة أجور العاملين عن فترة توقف الفندق من عام ٢٠١٠ حتى أكتوبر ٢٠١٥ ، في حين صحة تحويلها على حـ / أ. خ مرحلة حيث القيمة لا تمثل أصول غير ملموسة .

- لم يتأثر حـ / الاحتياطيات بقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية في ٢٠١٨/٦/٣٠ بباقي حساب التوزيع عن العام المالية المنتهي في ٢٠١٧/٦/٣٠ وبالبالغة نحو ١٨,٦١٥ مليون جنيه (٦,٢٠٥ مليون جنيه احتياطي قانوني ، ١٢,٤١٠ مليون جنيه احتياطي نظامي) .

- لم يتضمن حـ / الحسابات الدائنة (حـ / التزامات قصيرة الأجل قروض) قيمة القسط المستحق السداد عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وخصمه من حـ / القروض طويلة الأجل .

يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات المقترحة .



الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات السباحة والفالدق

- تبين ظهور حـ / مصروفات مستحقة السداد دائن بنحو ١١٢,٦ مليون جنيه في ٢٠١٨/٦/٣٠ في حين ظهر حـ / مصروفات مستحقة السداد فعلي في ٢٠١٦/١٢/٣١ بنحو ٥٧٧ ألف جنيه .
ما يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بسداد المستحقات المقدرة عليها خلال فترة الموازنة ولم يتضمن تقرير مجلس الإدارة مبررات عدم السداد .

- بلغ رصيد مخصص الإحلال والتجديد المتوقع في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٤,٠٧٨ مليون جنيه وهو نفس رصيد ٢٠١٧/٦/٣٠ بالرغم من قيام الشركة بتكوين مخصص إحلال وتجديد خلال العام بنحو ٢١,٥١٥ مليون جنيه لفندق النيل ١٦,٤٠٠ مليون جنيه لفندق ذهب .
يعين موافقتنا بأسباب عدمأخذ آثار المخصص الإحلال والتجديد في الحسابات وتعديل الحسابات والأرصدة الخاصة بالإحلال والتجديد بما لها من آثار على القوائم المالية .

- قائمة التدفقات النقدية المقترحة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ .

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية عن العملاء رصيد بنحو ٢٩٠,٧٦٨ مليون جنيه بالخطأ في حين صحته ٣١٢,٦٩٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢١,٩٣١ يجب إضافتها على رصيد النقدية آخر المدة .

* عدم الالتزام بنص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٩٠) لسنة ١٩٩١ لقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن " تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويًا ابتدءاً مما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة .



الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

* كذلك مخالفة الشركة لنص المادة ٦٩ من ذات اللائحة بخصوص إعداد برنامج العمل التفصيلي للعام التالي موزعاً على شهور السنة وعرضه على مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بثلاثة شهور .
يتعين الالتزام بأحكام اللائحة التنفيذية .

- بناء على فحص الأدلة المؤيدة للافتراضات وما نلم به من أن بعض هذه الافتراضات لا توفر أساس معقولاً للتنبؤ كما سبق ذكره في ضوء ما سبق ومن رأينا أيضاً أن المعلومات قد تم إعدادها بصورة ملائمة من وجه نظر الشركة وحتى في حالة تحقق الأحداث المتوقعة في ظل الافتراضات المستخدمة فقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات حيث أنه غالباً ما لا تتحقق الأحداث المتوقعة كما هو مفترض وقد يكون الاختلاف جوهرياً .

تحريراً في :- ٢٠١٧ / ٣ / ٩

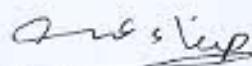
نهي

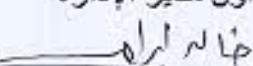
وكيل الوزارة

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

نائب أول مدير الإدارة





(محاسب / صفاء محمد عبده)

(محاسب / خالد إبراهيم علي)



(١)

رد الشركة

على تقرير السيد / مراقب الحسابات

عن الموازنة التقديرية للشركة عن العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

الرد	الملحوظة
	<p><u>إيرادات النشاط :-</u></p> <ul style="list-style-type: none"> بلغت إيرادات النشاط المقدرة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٣٣١,٥٥٥ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها :- <u>إيرادات نشاط فندق الريتزكارلتون :-</u> ينص العقد المبرم بين الشركة وشركة الإداره بند ١١ × (أوليوات المالك) فيما يتعلق بالسنة المالية الثانية كاملة بعد تاريخ الإفتتاح واحد وعشرون مليون دولار أو ما يعادله ٣٧٨ مليون جنيه هذا وقد قامت شركة الإداره بإعداد موازنة عن إيرادات نصيب المالك في الأرباح عن عام الموازنة ولم تؤاف بما أخذته الشركة المالكة عن هذه الأرباح حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ حيث أنه العام المالي الثاني وما مصير ما حققته شركة الإداره من تنفيذ لبنود العقد . عدم دقة إحتساب إيرادات الغرفة المتوقعة لفندق الريتزكارلتون عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث أنه حاصل ضرب الطاقة المشغولة في متوسط سعر بيع الغرفة بالجنيه بالموازنة العينية المقدمة من الشركة لكل ربع يصبح كما يلى ٢٦٢,٨٩٨ مليون جنيه وليس ٢٨٩,١٨٤ مليون جنيه . الأمر الذى يؤدي إلى إنخفاض إجمالي نصيب شركة مصر للفنادق ليصبح ١٦٦,٦٢٣ مليون جنيه بدلاً من ١٨٦,٤٢١ مليون جنيه بانخفاض قدره ٢٥,٧٥٨ مليون جنيه . يتعين تعديل إيرادات النشاط للفندق بهذا المبلغ .



المرد	الملحوظة
<p>- سيتم البدء قريباً في عملية تطوير شامل للفندق ولن يتم إغلاق الفندق خلال فترة التطوير وبالتالي تعتبر الأرقام الواردة بالموازنة التقديرية ٢٠١٨/٢٠١٧ مناسبة جداً وخصوصاً أنه من المخطط أن يحقق الفندق أرباح اعتباراً من شهر إبريل ٢٠١٨ طبقاً للخطة المالية للشركة B.P .</p>	<p>- إيرادات نشاط فندق سفير دهب ريزروت :</p> <ul style="list-style-type: none"> بلغت الإيرادات المتوقعة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بـ١٣٤ مليون جنيه في حين حقق الفندق خسائر للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ بـ٦٠٥ مليون جنيه كما أن الخسائر الفعلية المتوقعة لهذا العام بـ٢٦٢ مليون جنيه . هذا يخالف أن الفندق سوف يتوقف جزئياً خلال عام الموازنة للتطوير الأمر الذي سوف يؤثر على نسبة الأشغال وبالتالي على الإيراد المتوقع . يتعين تعديل الإيرادات المتوقعة للفندق في ظل ظروف التطوير والتوقف الجزئي ولتحقيق خسائر متقللة .
<p>- نظراً لإفتتاح كازينو فندق النيل وتحقيق إيرادات فعلية لمدة ثلاثة أشهر بمتوسط حوالي ٧٠٠ ألف دولار تقريباً شهرياً ليصبح العائد السنوي المتوقع أكثر من ٨ مليون دولار إلا أن الشركة راعت أن يكون الإيراد المتوقع في حدود ٨ مليون دولار فقط بما يعادل ١٤٤ مليون جنيه مصرى .</p> <p>- أما الحد الأدنى فتعد ضمانه للملك ولا يؤخذ به لتقدير الإيرادات .</p>	<p>- ينص العقد بين الشركة وشركة إدارة الكازينو المادة (١١) بند (٤) رسوم ضمان الحد الأدنى بما يعادل ٣ مليون دولار تزيد بنسبة ٧% سنوياً وبالتالي تكون عام الموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣١٠٥ مليون دولار تعادل نحو ٥٥,٨٩٠ مليون جنيه مصرى .</p> <p>هذا وقد قدرت الشركة إيرادات الكازينو بـ٨ مليون دولار بما يعادل نحو ١٤٤ مليون جنيه مصرى بنسبة زيادة ٢٥% من المنصوص عليه بالعقد في حين الفعلية المتوقع ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٤٩ مليون جنيه (تصحيب شهري ٧ مليون جنيه) مما يستلزم إعادة احتساب الإيرادات في ظل العقد والمحقق المتوقع .</p>
<p>- سيتم إعداد نسب الإهلاك المناسبة عند احتساب الإهلاك على الأصول عند إعداد الفعليات مع الأخذ في الاعتبار أن النسب المتعارف عليها من ٥% إلى ١٠% .</p>	<p>- بلغت قيمة الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ التقديرية في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو (١٣٧٠,٥٧٠ مليون جنيه ، ٤٥,٠٨٥ مليون جنيه) على الترتيب بإجمالي ١٤١٥,٦٥٥ مليون جنيه هذا وقد قامت الشركة بتقدير الإهلاكات الخاصة بذلك الأصول بـ٣٨ مليون جنيه بنقص قدره ٣,٧٠٥ مليون جنيه نتيجة لاحتساب إهلاك الآلات والمعدات بنسبة ٥% وليس بنسبة ١٠% .</p> <p>يتعين اجراء التصويب اللازم .</p>



الملاحظة

الرد

<p>- نظراً لأن نسبة مساهمة الشركة في تلك الشركات نسبة ضئيلة ولا تمثل حصة حاكمية في رأس مال تلك الشركات فإن الشركة تتلزم بقرار إسحاق السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٨٤) لسنة ٢٠٠٤ ، (١٥٠٦) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إجراءات التصرف في حصص المال العام في هذه الشركات وكذلك قرار السيد الدكتور / وزير الاستثمار رقم (٣٤٢) لسنة ٢٠٠٥ والمتضمن إلتزام كافة الجهات التي تفوضها وزارة الاستثمار في بيع مساهمات المال العام (التي تمتلك حصة حاكمية).</p>	<p>- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ١٤,٣٣٠ مليون جنيه هو نفس رصيد ٢٠١٦/٦/٣٠ ولم يتحقق أي إيرادات سوى الإستثمارات بسندات حكومية ينحو ٦٦ ألف جنيه بنسبة ٣٢,٥ % ولم تتضمن تقرير مجلس الإدارة رؤية الشركة نحو إستثماراتها.</p>
<p>- يتم التمويه بناءً على قرار الجمعية العامة للشركة في أكتوبر ٢٠١٥ .</p>	<p>- تضمنت قائمة المركز المالي ح/أصول أخرى (أصول غير ملموسة) بنحو ٥٥,٣٥٥ مليون جنيه باقى قيمة أجور العاملين عن فترة توقف الفندق من عام ٢٠١٠ حتى أكتوبر ٢٠١٥ في حين صحة تحويلها على حداً خ مرحلة حيث القيمة لا تمثل أصول غير ملموسة .</p>
<p>- سواعي ذلك عند إعداد القوائم الفعلية .</p>	<p>- لم يتأثر ح/ الاحتياطيات بقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية في ٢٠١٨/٦/٣٠ بباقي حساب التوزيع عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٧/٦/٣٠ وبالنسبة نحو ١٨,٦١٥ مليون جنيه (٦,٢٠٥ مليون جنيه إحتياطي قانوني ، ١٢,٤١٠ مليون جنيه إحتياطي نظامي) .</p>
<p>- الأمر يتعلق بإعادة التصنيف وسيراعي ذلك مستقبلاً .</p>	<p>- لم يتضمن ح/ الحسابات الدائنة (ح/التزامات قصيرة الأجل قروض) قيمة القسط المستحق السداد عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وخصمه من ح/ القروض طويلة الأجل . يتبع إجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات المقترحة .</p>
<p>- الشركة قامت بإعداد خطة عمل B.P مستقبلية للخمس سنوات المقبلة على أساس ربع سنوي أظهرت وجود ملائحة مالية (Solvency) للسداد بل إنها قامت بعمل سداد معجل لأقساط القرض .</p>	<p>- تبين ظهور ح/ مصروفات مستحقة المداد دائن بنحو ١١٢,٦ مليون جنيه في ٢٠١٨/٦/٣٠ في حين ظهر ح/ مصروفات مستحقة المداد فعلى في ٢٠١٦/١٢/٣١ بنحو ٥٧٧ ألف جنيه، مما يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بسداد المستحقات المقدرة عليها خلال فترة الموازنة ولم يتضمن تقرير مجلس الإدارة مبررات عدم السداد .</p>



(٤)

المرد	الملاحظة
<ul style="list-style-type: none"> - المخصص المكون منذ المعالجة القديمة لمخصص الإحلال والتجديد وسيتم إيقافه في حساب الأرباح المرحلة عند اعداد القوائم الفعلية في ٢٠١٧/٦/٣٠ 	<ul style="list-style-type: none"> - بلغ رصيد مخصص الإحلال والتجديد المتوفع في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٤,٠٧٨ مليون جنيه وهو نفس رصيد ٢٠١٧/٦/٣٠ بالرغم من قيام الشركة بتكوين مخصص إحلال وتجديد خلال العام بنحو ٢١,٥١٥ مليون جنيه لفندق النيل ، ٤١٦ ,٠٠٠ مليون جنيه لفندق دهب . يعتبر موافقنا بأسباب عدم أخذ آثار المخصص الإحلال والتجديد في الحسابات وتعديل الحسابات والأرصدة الخاصة بالإحلال والتجديد بما لها من آثار على القوائم المالية
<ul style="list-style-type: none"> - تم تعليه هذا الرصيد على حساب الأرصدة المدينة وحتى لا يؤثر على حساب النقدية ف تكون مؤشرات المسؤولية على غير حقيقتها لذا وجب الإيضاح . 	<ul style="list-style-type: none"> - قائمة التدفقات النقدية المقترحة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ :- أظهرت قائمة التدفقات النقدية عن العمالة رصيد بنحو ٢٩٠,٧٦٨ مليون جنيه بالخطأ في حين صحته ٣١٢,٦٩٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢١,٩٣١ مليون جنيه يجب إضافتها على رصيد النقدية آخر المدة .
<ul style="list-style-type: none"> - التزامت الشركة بنص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٩٠) لسنة ١٩٩١ لقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويًا إحدهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة . - كذلك مخالفة الشركة لنص المادة (٦٩) من ذات اللائحة بخصوص إعداد برنامج العمل التفصيلي للعام التالي موزعاً على شهور السنة وعرضه على مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بثلاثة شهور . يعتبر الإنذار بأحكام اللائحة التنفيذية . 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم الالتزام بنص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٩٠) لسنة ١٩٩١ لقانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بشأن تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويًا إحدهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة . - كذلك مخالفة الشركة لنص المادة (٦٩) من ذات اللائحة بخصوص إعداد برنامج العمل التفصيلي للعام التالي موزعاً على شهور السنة وعرضه على مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بثلاثة شهور . يعتبر الإنذار بأحكام اللائحة التنفيذية .

رئيس
القطاع المالي
م.م
(محاسب/عبد الحميد أحمد عبد الحميد)

